

الجيش يوقف مطلوبين في عرسال

حزب الله: المعتدون على الجيش مقربون من «المستقبل»

تابعت قوى الجيش ترصد وملاحقة المعتدين على الجيش في الشمال وعرسال. وأفيد أنه أثناء مدهامة عناصر الجيش منطلقا على الحدود يهدف إلقاء القبض على المتهم ب.م. بقتل جندي وبعد توقيفه، أطلق عدد من الأشخاص النار باتجاه الجيش، الذي رد بالمثل ما أدى إلى مقتل محمد ناصر المانع. وعلى الفور، حضرت إلى المنطقة تعزيزات من الجيش وفرضت طوقاً أمنياً في مكان الحادث، فيما نقلت الجثة إلى المستشفى الحكومي في القبة، وأُغلق الجيش الطريق المؤدية إليه احترازياً.

وفي عرسال أيضاً، أوقف الجيش ابراهيم بخلق في حاجز وادي حميد لمشاركتة في الاعتداء على الجيش خلال المعارك الماضية ضد المسلحين، وحاول بخلق الفرار لكنه لم يفلح، واقتيد إلى التحقيق. من جانب آخر، نشرت «جبهة النصرة» فيديو تحدث فيه العريف الفار عبدالله شحادة الذي ظهر خلف سيارة «هامفي» تابعة للجيش ويدخلها أسلحة وذخائر. ودعا شحادة «قائد النصرة أبو محمد الجولاني إلى الدخول إلى لبنان لتحرير أهلكا والمستضعفين».

«حزب الله»

إلى ذلك، أكد حزب الله في بيان «أن الذين يطلقون النار على الجيش اللبناني في طرابلس معروفون من قبل أهل المدينة والجيش اللبناني ومن الأجهزة الأمنية، وليس من بينهم أي صديق أو حليف للحزب، بل الجميع يعرف أن المعتدين حلفاء ومقربون من تيار المستقبل، ولطالما ضغط مسؤولو المستقبل وعملوا من أجل إخلاء سبيلهم وتوقيف المظلة القانونية لعدم محاببتهم».

ورداً على وسائل إعلام المستقبل وبعض المسؤولين فيه، شدد الحزب على «أن أي اعتداء على الجيش اللبناني مرفوض وهو جريمة وطنية كبرى، وتصبح هذه الجريمة أكثر فظاعة في ظل المعركة التي يخوضها الجيش في مواجهة الإرهاب والإرهابيين».

وطالب حزب الله «بتحويل المعتدين على الجيش إلى القضاء لينالوا عقابهم العادل، ولتتضح هوياتهم وأهدافهم والجهات التي يعملون لها وفي ظلها».

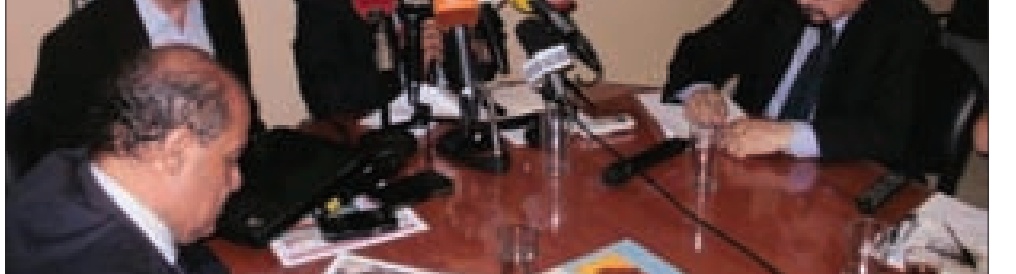
لقاء تضامني لـ«تجمع دعم خيار المقاومة، مع دشنتي

نعمان: الوحيد الذي حمل قضية البحرين وفلسطين

«الحادثة الآتمة في حق النائب الحقوقي، وهو الوحيد والفريد في الخليج الذي حمل قضية البحرين وفلسطين، وقد عرفناه فارساً مقدماً رافعا راية الحرية ومناضلاً دائماً من أجل حقوق الإنسان».

وردّ النائب دشنتي مباشرة، عبر سكايب من الكويت، مؤكداً «رفض قرار الظلم والظلمة والإعدام في حق الشيخ نمر النمر رجل الكفارة والموقف، مصمماً على مواصلة مسيرته ومسؤولياته التضالية والإنسانية عملاً بالقانون الدولي مهما علا سقف التحديات وغلّت الأثمان من أجل حق الإنسان في حياة حرة كريمة وإنقاذاً للمجتمع العربي والإسلامي والعالمي من مشروع الويلمة المتوحشة ولولة التكفير الإرهابي ومختر التفتيت والإلغاء وخاصة لفلسطين».

وحدث رئيس منتدى البحرين لحقوق الإنسان يوسف ربيع عن «واقع البحرين وثورته الحضارية التي لن ولن تغير مسارها السلمي وهي مستمرة رغم المصاعب حتى تحقيق المطالب المحقة».



من اللقاء التضامني

مخزومي: الأولوية لدعم الجيش وتخفيف أعباء النازحين

دعا رئيس منتدى الحوار الوطني فؤاد مخزومي إلى «دعم الجيش اللبناني وتعزيز قدراته في مواجهة الظروف الأمنية الصعبة، وإلى مساعدة الحكومة على القيام بواجباتها حيال قضايا المواطنين المعيشية، وتخفيف أعباء النازحين على لبنان».

وأكد مخزومي خلال لقائه السفير الأميركي ديفيد هل وسفير الباراغواي حسن ضيا، أهمية «احترام حرية لبنان وسيادته وأمنه واستقراره في هذه المرحلة الخطيرة من تاريخ لبنان، لافتاً إلى «ضرورة استمرار دعم حكومته صمام الأمان في ظل العثرات القائمة على مستوى انتخابات الرئاسة من جهة، واحتمال الدخول في الفراغ أو المجهول على مستوى السلطة التشريعية من جهة أخرى». ورأى «أن الأولوية اليوم لدعم الجيش اللبناني وتعزيز قدراته في مواجهة الظروف الأمنية».

الصعوبة التي استدعت قيام تحالف دولي لمواجهة الإرهاب، ومساعدة الحكومة على القيام بواجباتها حيال قضايا المواطنين المعيشية، وحض المنظمات الدولية على تخفيف أعباء النازحين على لبنان وإيلاء هذا الملف كل رعاية دولية».

الناصريون الديمقراطيون:

للمقايسة من دون المسّ بهيبة الدولة

كان هذا العدو «إسرائيل»، فيما لو كانت «إسرائيل» تتحزّم أم الجهات المسلحة الخاطفة، لكون الجبهتين إرهابيتين وكونهما عدويتين وغير معترف بهما قانوناً في لبنان، والقانون اللبناني يجرّم من يتعامل معهما، الأمر الذي يسهل عملية التبادل من دون المسّ بهيبة الدولة، بل يعززها انطلاقاً من حرص الدولة وسعيها الثابت إلى استرداد جنودها وأبنائها الذين يدافعون عن الأرض والسيادة والكرامة الوطنية، أينما وجدوا وبأي طبعي على قاعدة استرداد أسرى من العدو، سواء

دعا الأمين العام لحركة الناصريين الديمقراطيين في لبنان خالد الرواس الحكومة، ممثلة برئيسها تمام سلام، إلى «الإسراع في بت ملف العسكريين المحتجزين لدى العصابات التكفيرية المسلحة في جرود عرسال، وإلى عدم التردد في اتخاذ كل ما من شأنه تسهيل عملية استردادهم».

البناء

لحام من الفاتيكان: تحصين وحدة

العائلة واجب في ظل التحديات

نوّه بطريرك أنطاكيا وسائر المشرق للروم الكاثوليك غريغوريوس الثالث لحام بجلسات سينودس العائلة الذي يعقد في الفاتيكان بدعوة من البابا فرنسيس، ورأى «أنّ تحصين وحدة العائلة والحفاظ على قدسية رسالتها الاجتماعية هو واجب كل جماعة روحية، وخصوصاً في ظل التحديات المتعاضمة التي تواجه العائلة في المجتمعات المادية والاستهلاكية».

وطالب لحام في مداخلة ألقاها بعنوان «كيف نؤسس كنيسة بيتية»، «بإعطاء المسؤولين الروحيين رؤساء الكنائس الأولوية المطلقة للعائلة ووظيفتها السلوكية والروحية، من حيث يجب أن تكون كنيسة رديفة لها قواعدها وروحها وتطلعاتها».

واعتبر لحام «أنّ تحصين العائلة المسيحية يكون من خلال التواصل الدائم بين الرعايا والعائلات والتشجيع والممارسة الإيمانية، القريبة الدينية والتعليم الديني، تعريف الأولاد على روحانية الكنيسة، تشجيع قيام الكنيسة التفاعلية التي تكون على تماس مع العائلات والمؤمنين، وشرح أسرار التواضع والعماد والتضامن العائلي، إضافة إلى الدعوة إلى معرفة الذات ومعرفة الآخر وبناء جسور بين الحضارات والثقافات».

يعقوب: الربط بين الانتخابات الرئاسية والنيابية غير صحيح

اعتبر النائب السابق حسن يعقوب «أن الربط بين إجراء الانتخابات الرئاسية والنيابية غير صحيح، حيث أنّ التعديد الأول كان في وجود رئيس جمهورية وشرط التعديد بإقرار قانون انتخابي من قبل المجلس، وأنّ الحجة للتعديد هي انتخاب رئيس وهذا غير صحيح أيضاً».

وقال يعقوب في تصريح أمس: «إنّ السبب الأساسي للتعديد هو معرفة المجتمع والبعثات الدبلوماسية أيضاً أنّ الواقع الشعبي لكثير من القوى قد تغير وخصوصاً لمسحجي 14 آذار الذين تراجمت شعبيّتهم بشكل كبير بعد فضيحة تهجير المستحقين على أيدي حلفائهم الغربيين والعرب، وقد تغيرت شعبية تيار المستقبل لصالح قوى راديكالية على حساب حصنة النيابية».

ورأى «أنّ التصعيد السعودي على لسان سعود الفيصل يعكس تسخياً لكل نقاط الصراع في سورية والعراق والبحرين واليمن وربما تصل إلى لبنان»، لافتاً إلى «أنّ التباين في الوسائل وليس في الأهداف يبرز بين الخط الإسرائيلي - التركي - الداعشي وبين الخط الأميركي - السعودي وجبهة النصرة، وذلك في معركة كوياني والجولان وحل الدولتين وغيرها، وقد انخرط أربوغان في أزمة كبيرة مع الأكراد لن تحمد عقباها».

بشور استقبال وفداً برلمانياً أوروبياً - أميركياً

استقبل رئيس «المركز العربي الدولي للتواصل والتضامن» معن بشور، وفداً نيابياً وإعلامياً أوروبياً - أميركياً برئاسة رئيس لجنة السياسات الخارجية والعلاقات الأوروبية والتعاون الدولي في البرلمان البلجيكي النائب فرانك كريلمان، في حضور الأمين العام للمنتدى القومي العربي الدكتور زياد الحافظ ومنسق المبادرة الوطنية لكسر الحصار والحدار والتمييز العنصري نبيل حلاق. وأوضح الوفد أنّ مهمته «استقصائية في الدرجة الأولى وتسعى إلى توضيح الحقائق أمام الرأي العام الأوروبي والأميركي، لا سيما بعد التطورات الخطيرة في المنطقة العربية التي أثبتت سلامة التحذيرات المسبقة من مخاطر الإرهاب على العالم وهو ما ينبغي أن تكون مواجهته مهمة كل دول العالم وشعوبه»، مؤكداً «أنّ كل عواصم الغرب باتت تشعّر بالمخاطر التي تطوي عليها إعادة تصدير الإرهاب إلى بلادها وهذا ما يدفعها إلى إعادة النظر في الأولويات والاستراتيجيات».

ويبحث المجتمعون في مختلف الأوضاع والعلاقات بين العرب والغرب وأهمية التحولات الجارية في بعض العواصم والبرلمانات الغربية لجهة الاعتراف بدولة فلسطين، مؤكداً «أنّ السلام لا يقوم إلا على العدل والعدل لا يستقر إلا على السلام».

وتشاررو المجتمعون في التحضيرات الجارية لعقد الملتقى الدولي من أجل العدالة في فلسطين الذي سيعقد مع مطلع العام المقبل.

لجنة الأسير يجيي سكايف تستنكر

الاعتداءات على المسجد الأقصى

دانت لجنة أصدقاء الأسير يجيي سكايف الاعتداءات المستمرة على المسجد الأقصى، والتي تقوم بها العصابات الصهيونية بمساندة جيش الاحتلال، ودعت اللجنة أبناء الأمة وأحرار العالم إلى الوقوف مع الشعب الفلسطيني ومع أبناء القدس في تصديهم المشرف وياصدور العارية لجيش الاحتلال والمستوطنين الذين يعبدون على المقدسات الإسلامية والمسيحية، وذلك على مراء ومسمع المجتمع الدولي المنحاز للعدو الصهيوني، والذي لم يحرك ساخناً تجاه ما يتعرض له الشعب الفلسطيني وأبناء مدينة القدس، بل يعمل على تغطية جرائم الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني الأعزل الذي قرّر الصمود والدفاع عن أرضه، وهو يقدم الآلاف من الشهداء والجرحى والأسرى من أجل تحرير أرضه من المعتصنين الصهاينة.

ووجهت اللجنة التحية الي المقاومة التي تواجه العدو ببسالة قلّ نظيرها، والتي انتصرت في لبنان وفلسطين من خلال التضحيات والدماء الزكية للمقاومين الأبطال. وتؤكد اللجنة أنّ خيار الكفاح المسلح هو القائد على ردع العدو عن اعتداءاته، وتحرير الأرض والأسرى من سجون الكيان الصهيوني الغاصب.

التقوا العاهل الأردني كل بمفرده

يازجي ويونان وكريم وساكو:

التطرف شوّه صورة الإسلام

للنازحين، لا سيما المطرودين من سهل نينوى، وغالبيتهم من أبناء كنيسته السريانية، والذين لجأوا إلى إقليم كردستان، ويجابهون الخوف على الصبر إزاء المجهول، والتحدي الأكبر المفروض عليهم ظلماً، ألا وهو مقارعة اليأس إزاء التشرد والضياع. وثانياً، لعزمه على تسهيل إنجاز سمات الدخول (الفيزا) وقبول هؤلاء النازحين في شكل مؤقت يحافظ على كرامتهم ريثما تسوى أوضاعهم».

وتابع البيان: «أبدى البطريرك يونان تقديره وإعجابيه بالتحليل العميق الذي قدمه كل من الملك والأمير عن خطورة الظاهرة التكفيرية التي تثير إجرامها باسم الدين، والتي ولدتها الأفكار الوهابية الناشئة في الجزيرة العربية، والتي غذتها ولا تزال، بيئة ظلامية مستخدمة الدين والمال لنشر الإرهاب والعنف. وتطور الحديث إلى مفهوم الإسلام الوسطي الذي تتبناه المملكة الأردنية، والذي هو بحسب رأيها، يرفض التطرف الراديكالي الهجعي الذي شوّه صورة الإسلام وشكك في نوايا المسلمين في العالم أجمع».

استنكار واسع للحكم على الشيخ النمر ودعوات للسلطات السعودية إلى التراجع



شجبت الأوساط السياسية والدينية والحزبية في لبنان الحكم الذي أصدرته السلطات السعودية على الشيخ نمر باقر النمر بالإعدام، داعية السلطات السعودية إلى التراجع عنه.

وفي هذا السياق، دان حزب الله حكم الإعدام على الشيخ نمر باقر النمر، معتبراً «أنّ السلطات السعودية خطت خطوة في غاية الخطورة»، ورأى «أنّ هذا الحكم الجائر هو حكم سياسي يامتياز»، داعياً «السلطات السعودية إلى التراجع عنه».

وأشار الحزب في بيان إلى «أنّ السلطات السعودية خطت خطوة في غاية الخطورة، من خلال دفعها إحدى المحاكم إلى إصدار حكم بالإعدام تعزيراً على شخصية علمانية مرموقة هي مساحة العلامة الشيخ نمر باقر النمر استناداً إلى تهم وأهية ثبت بطلانها».

وأضاف البيان: «هذا الحكم الجائر هو حكم سياسي يامتياز، ويقدر ما يعبر عن السياسة الإقصائية والقمعية التي تعتمدها السلطات السعودية في حق شريحة واسعة ومؤثرة من أبناء البلاد، فإنها تكشف عن ضيق هذه السلطات بانكسة الحرة وبالضلال السلمي لتحقيق المذبذبة المشروعة لهذه الشريحة المظلومة».

وإذ دان الحزب «هذا الحكم الظالم وغير الشرعي»، دعا «السلطات السعودية إلى التراجع عنه، وإلى الاستماع إلى المطالب المحقة لمواطنين يسعون إلى الحصول على الحد الأدنى من الحقوق التي تقرها الأديان والشرايع السماوية والقوانين الدولية».

ودعا حزب الله «الهيئات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، والهيئات العلمانية في العالم الإسلامي، وكل القوى الفاعلة في أمنا للضغط على السلطات السعودية لمنعها من ارتكاب جريمة إعدام هذا العالم الكبير، وإطلاق سراحه موقراً الحرية والكرامة».

ودعا نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى

الشيخ عبد الأمير قبيلان «العلماء في العالم الإسلامي إلى التحرك والعمل من أجل إطلاق سراح الشيخ نمر النمر، والحؤول دون تنفيذ حكم الإعدام الصادر في حقه درأ للفتنة ومنعاً للتازم في العلاقات بين المسلمين». وناشد العاهل السعودي عبدالله بن عبدالعزيز «إلغاء حكم الإعدام والصفح والعهف عن الشيخ النمر، والتعاطي بروح القيم السماوية والإنسانية انطلاقاً من التعاليم الإسلامية القائمة على التسامح والمحبة والتراحم والأخوة»، واصفاً الشيخ النمر ب«العلامة والفقيه والأخ والصاديق».

وانتقد الشيخ عفيف النابلسي خلال لقائه طلاب حوزة «الإمام الصادق» بمناسبة عيد الغدير، «حكم الإعدام في حق الشيخ نمر النمر»، داعياً «السلطات السعودية إلى التراجع عنه».

واعتبر النابلسي «أنّ العفو عن الشيخ النمر سيعزز الوحدة الداخلية في المملكة وسيفتح أفق الحوار وطريق الاستقرار وسيفشل خطط المتشددین الذين يعملون على خط الفتنة بين السنة والشيعية».

اعتصام للاجئين الفلسطينيين من سورية احتجاجاً على قطع «أونروا» المساعدات

نظمت لجنة المهجرين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان واللجان الشعبية الفلسطينية في صور اجتماعاً أمام مكتب «أونروا» في صور «رفضاً لقرار الوكالة قطع المساعدات النقدية عن أكثر من 1100 عائلة مهجرة»، التي تقدمها أونروا إلى المهجرين السوريين». وأكدت المسذكرة «رفض المعايير الظالمة التي استندت

عن لجنة متابعة المهجرين الفلسطينيين من سورية غازي لوباتي أكد فيها «رفض قرار أونروا القطع والقصاص بإسقاط أكثر من 110 عائلات من برنامج الإغاثة والمساعدات الشهرية التي تقدمها أونروا إلى المهجرين السوريين».

إليها أونروا في القرار»، مطالبة «بإعادة النظر في القرار عبر زيادة حجم المساعدات».

كما طالبت فصائل منظمة التحرير الفلسطينية والفصائل الفلسطينية ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان بـ «الوقوف عند مسؤولياتها والضغط على أونروا للتراجع عن هذا القرار الذي لا مبرر له».

«الديمقراطية» أطلقت «المبادرة الوطنية للوحدة والخلاص»: حوار فلسطيني شامل وتشكيل حكومة وحدة وطنية



من المؤتمر الصحافي لـ«الديمقراطية»

مستقلة وكفاءات تنوّعاً من أداء يمكن الحكومة الجديدة من أداء واجباتها نحو شعبنا في الضفة والقدس والقطاع وتحمل مسؤولياتها بإجادة المطلوبة، والتي تشكل قيادة وطنية عليا موحدة في قطاع غزة، من ممثلي القوى الفلسطينية، والوزارات الحكومية، وفعاليات المجتمع المدني، وممثلي القطاع الخاص، تأخذ على عاتقها العمل على إنجاح خطة إسقاط الحصار على القطاع، وإعادة إعمار ما ندره العدوان، وإزالة العراقيل والمعوقات أمام إنهاء الانقسام، واستعادة الوحدة الوطنية».

ورأى فيصل «أنّ على حكومة الوحدة الوطنية، والهيئة الوطنية الموحدة لقطاع غزة، أن تضع خطة سياسية اقتصادية اجتماعية، كفيّة بإعادة الحياة الطبيعية إلى القطاع، بما في ذلك الحد من ظاهرة البطالة، وهجرة الشباب، وإنهاء ظاهرة «مراكب الموت» التي أوتت بجياة العشرات من أبنائنا الشباب في الهجرة غير الشرعية»، مؤكداً العمل من أجل توفير الحماية الدولية لشعبنا في الضفة الفلسطينية

أطلق عضو المكتب السياسي للجنة الديمقراطية لتحرير فلسطين على فيصل خلال مؤتمر صحافي عقده في نقابة الصحافة أمس نصّ «المبادرة الوطنية للوحدة والخلاص الوطني» بعنوان «شركاء في الدم، شركاء في القرار»، في حضور بهاء أبو كروم ممثلاً النائب وليد جنبلاط، حسان شوشة ممثلاً سفير دولة فلسطين أشرف دبور، فؤاد الحركة ممثلاً نقيب الصحافة محمد بعلبكي وشخصيات.

ورأى فيصل في مبادرته «أنّ ما تواجهه القضية الفلسطينية من استحقاقات وتحديات، بات يتطلب إجراء حوار وطني شامل، بين جميع القوى السياسية، على اختلاف اتجاهاتها، الأمر الذي يستدعي دعوة الهيئة الوطنية العليا إلى اجتماع فوري، للبحث في الأوضاع، وهي المعنية بتقديم الإجابات الاستراتيجية عن السؤال الملح: ماذا بعد حرب العدوان على غزة؟».

ودعا باسم الجبهة الديمقراطية «إلى إعادة تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية من الفصائل والقوى السياسية الفلسطينية وشخصيات

بـ وقف التنسيق الأمني مع سلطات الاحتلال، وتكليف الأجهزة الأمنية الفلسطينية توفير الحماية الضرورية للحركة الشعبية في مقاطعة الاحتلال والاستيطان».

جـ اعتماد سياسة اقتصادية - مالية - اجتماعية جديدة، تتجاوز قيود وإكراهات بروتوكول باريس الاقتصادي، وتقوم أيضاً على مقاطعة منتجات المستعمرات الاستيطانية والمنتهجات «الإسرائيلية»، ومقاطعة العمل في هذه المستعمرات ومشاريعها.

د- تعميم ظاهرة لجان الدفاع عن الأرض والتصدي للاستيطان في الضفة والمنطقة العازلة في القطاع، وهدم الجدار، ورسم سياسات اقتصادية لدعم الفلاحين والمزارعين المهذين بالاستيطان.

هـ بناء جبهة مقاومة وطنية متحدة في قطاع غزة، ذات مرجعية سياسية موحدة، ترسم على المستوى الوطني، وفي إطار الاستراتيجية الدفاعية، لإدفاع عن تراب أرضنا، على المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية كافة.